تأثير تقرير المدقق الخارجي على وفق المعيار الدولي ISA 705 في قرار منح الائتمان بالتطبيق في عينة من المصارف العراقية

The impact of the external auditor's report according to the international standard ISA 705 in the decision to grant credit by applying it in a sample of Iraqi banks

*فرح رافد حميد
جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Farah R. Hameed
College of Business Economics
Al - Nahrain University,
Baghdad, Iraq
Farah.aloqaily@gmail.com

منى كامل حمد
جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Muna K. Hamad
College of Business Economics
Al - Nahrain University,
Baghdad, Iraq
muna@eco.nahrainuniv.edu.iq

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 16-01-2023
- تاريخ ارسال: 29- 01- 2023 التعديلات
- تاريخ قبول: 03- 02- 2023 النشر

***Corresponding author:**
Farah R. Hameed
Farah.aloqaily@gmail.com

المستخلص
يهدف البحث الى تسليط الضوء على أهمية ودور تقرير المدقق الخارجي في ترشيد القرارات المتخذة من قبل صناع القرار و التعرف على اهم المضامين الأساسية لتقرير المدقق الخارجي كمفهوم واهداف و مقاييس ومدى تأثيرها في اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف العراقية ، لتحقيق هدف هذا البحث تم اجراء دراسة تجريبية خضع لها عينة من ضباط الائتمان العاملين في (18) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية و بلغ عددهم (53) فرد ، من خلال اعداد (4) تقارير للتدقيق الخارجي افتراضية يضم كل منها احد أنواع الرأي الذي يبديه المدقق الخارجي لقياس تأثير رأي المدقق الخارجي على عناصر قرار الائتمان المتمثلة في حجم القرض ، سعر الفائدة ، مدة القرض و حجم الضمانات المطلوبة ، قد تم قياس متغيرات البحث وفق للاختبار الاحصائي المسمى اختبار (Kolmogorov-Smirnov[a])(كولموغروف – سميرونوف) واختبار (Shapiro-Wilk) (شابيرو – ولكس). قد توصلت الباحثة الى : " وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتقرير المدقق الخارجي في قرار منح الائتمان"

الكلمات المفتاحية : تقرير المدقق الخارجي ، قرار منح الائتمان ، حجم الضمانات ، حجم القرض ، سعر الفائدة ، مدة القرض.

Abstract
The research aims to shed light on the importance and role of the external auditor's report in rationalizing the decisions taken by decision makers and to identify the most important basic contents of the external auditor's report as a concept, objectives and standards and the extent of their impact on credit decision-making in Iraqi banks. To achieve the goal of this research, an experimental study was conducted. It was subjected to a sample of credit officers working in (18) banks listed in the Iraq Stock Exchange, and their number reached (53) individuals, through the preparation of (4) hypothetical external audit reports, each of which includes one of the types of opinion expressed by the external auditor to measure the impact of the auditor's opinion External factors on the elements of the credit decision represented in the size of the loan, the interest rate, the term of the loan and the size of the collateral required.). The researcher concluded: "There is a statistically significant effect of the external auditor's report on the decision to grant credit."

Keywords: digital currencies, central banks, monetary policy, cryptocurrencies.

المقدمة
شهدت مهنة التدقيق في السنوات الاخيرة جدلا واسعا حول دور ومسؤولية المدقق الخارجي في تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية، من خلال فهم الوحدة الاقتصادية وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية، وإن الهدف الرئيسي لعملية التدقيق الخارجي هو تمكين المدقق من إبداء الرأي فيما إذ كانت القوائم المالية تعبر صحة وعدالة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج النشاط، وتزويد الإدارة العليا بتقرير حول مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية، و يتمثل التدقيق بالإجراءات المنظمة التي

يقوم بها شخص يتم تدريبه في برنامج اكاديمي يفي بمتطلبات الترخيص المهنية ، لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالنتائج او المزاعم الاقتصادية التي تصاغ عادة في مجموعة من القوائم المالية التي تصدرها وحدة اقتصادية معينة ، وتقييم تلك الأدلة بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه المعلومات و المعايير الموضوعة ، و إيصال النتائج الى المستفيدين من خلال تقرير حول صحة و عدالة تصوير التقارير المالية لنتائج اعمال الوحدة الاقتصادية عن الفترة الماضية ، و يعد تقرير المدقق الخارجي وسيلة أساسية لا ضفاء ثقة المستخدمين بالمعلومات المنشورة ، حيث يتم الاعتماد على تقرير المدقق الخارجي في عملية اتخاذ القرارات بأنواعها سواء كانت استثمارية او ائتمانية ، لا سيما في المصارف اذ يعد الائتمان نشاط مصرفي في غاية الأهمية على مستوى المصارف بشكل خاص وعلى مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام ، و تعد عمليات منح الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية الهامة التي تقوم بها المصارف لتحقيق أهدافها ، فالائتمان يساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي للمصارف ، بوصفه عملية تسويقية للأموال المتاحة تسهم في تحقيق الأرباح ، وذلك ضمن ضوابط وقواعد سليمة ، و يواجه الائتمان المصرفي مخاطر عدة يصعب التنبؤ بها او التحوط لها بشكل دقيق لذلك يعد من اكثر الأدوات الاقتصادية حساسية بسبب المخاطر الناجمة عنه. مما يعزز حاجة مستخدمي قرار الائتمان للمعلومات الموثوقة .و يهدف البحث الى بيان تأثير تقرير المدقق الخارجي في قرار منح الائتمان. ولا جل تحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى 5 محاور خصص المحور الأول لمنهجية البحث و دراسات سابقة اما المحور الثاني فقد تناول مدخل مفاهيمي عن تقرير المدقق الخارجي فيما خصص المحور الثالث لقرار الائتمان و يظهر المحور الرابع تأثير تقرير المدقق الخارجي الذي يبدي فيه رأيا معدلا في قرار منح الائتمان و أخيرا خصص المحور الخامس لاهم الاستنتاجات و ما أوصت به الباحثة في ضوء تلك الاستنتاجات .

المبحث الأول : منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث :

اصدر مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي (IAASB) معيار تدقيق دولي جديد (705) ISA بعنوان (التعديلات على الرأي في تقرير المدقق المستقل) مما سبب ردود أفعال متباينة ما بين مؤيد و معارض لهذا التعديل و الذي اظهر الحاجة الى معرفة تأثير التعديلات على الرأي في تقرير المدقق الخارجي على قرار الائتمان في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بسبب اعتماد ضباط الائتمان في اتخاذ القرار على تقرير المدقق الخارجي وفي حاله عدم توفر التقرير يؤدي الى صعوبة في منح الائتمان و يمكن صياغة المشكلة بالتساؤل التالي : هل هناك تأثير للتعديلات على الرأي في تقرير المدقق الخارجي على وفق المعيار الدولي (705) ISA في قرار منح الائتمان

1.2 اهداف البحث :

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

أ- عرض مدخل مفاهيمي للتدقيق الخارجي.

ب-بيان أهمية قرار الائتمان.

ت-قياس تأثير تقرير المدقق الخارجي وفق المعيار (705) ISA في قرار منح الائتمان في المصارف العراقية .

1.3 أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في معرفة كيفية الحد من المخاطر الناجمة عن عملية الائتمان من خلال تعزيز دور المدقق الخارجي ومسؤوليته في زيادة ثقة المستخدمين بالقوائم المالية ، فضلا عن اهمية مواكبة معايير التدقيق الدولية والتعديلات التي يتم اجراؤها على تلك المعايير ، وبيان تأثيرها على تقرير المدقق الخارجي، وبتالي على قرار منح الائتمان.

1.4 فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية أساس مفادها : -

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتقرير المدقق الخارجي على وفق المعيار الدولي 705 ISA على قرار منح الائتمان .

1.5 مجتمع وعينة البحث :

يتألف مجتمع البحث من كافة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بوصفها الشركات التي يشكل الائتمان نشاطا رئيسا فيها اما عينة البحث فقد تكونت من (18) مصرفا و التي تمثل المصارف التي استجابت للدراسة التجريبية .

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للدراسة

المحور الأول : المدقق الخارجي

2.1 مفهوم التدقيق :

عرف التدقيق من قبل اتحاد المحاسبين الأمريكيين بأنه مجموعة من " اجراءات منظمة لأجل الحصول على الادلة المتعلقة بالإقرارات (الارصدة) الاقتصادية و الاحداث و وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات و مقياس معين و ايصال النتائج الى المستفيدين.(Kellas :2005 ،19) و عرف التدقيق من قبل جمعية المحاسبين الامريكية AAA على انه عملية منظمة تعتمد على الصدق و الموضوعية لتجميع و تقييم ادلة نتائج العمليات و الاحداث الاقتصادية للوحدة الاقتصادية للتأكيد من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة و المقبولة قبولا عاما و توصيل نتائج عملية التدقيق للجهات المستفيدة (رواني ، 2017 :8)

2.2 التدقيق الخارجي :

يعد التدقيق احد فروع المعرفة الاجتماعية التي يتأثر انشاءها و تطورها بتطور الحياة الاجتماعية للمجتمعات و التي تهدف الى تلبية احتياجات الافراد واصحاب المصالح ، و قد كان له اثر واضح على العمليات المالية حيث زادت اهميته نظرا لحاجة مالك المشروع الى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته (الياور ، 2020 : 159-160)

وعرف بأنه "علم يتمثل في مجموعة من المبادئ و المعايير و القواعد و الاساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية و المعلومات المثبتة في السجلات و القوائم المالية عن نتيجة الاعمال من ربح او خسائر و عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية معينة " . (القريشي ، 2011 :4)

اما المدقق الخارجي" هو شخص مستقل يتمتع بالقدرة على ابداء رأي فني محايد حول البيانات المالية للوحدة الاقتصادية، يقوم المدقق بتقييم فيما اذا كانت البيانات المالية معدة من جميع

النواحي الجوهرية ، وفقا لاطار التقارير المالية ، و اذا كانت تعرض المركز المالي للوحدة الاقتصادية بشكل عادل" (arda، mohala، grochalska، gororo، 2018 ، 12) اما التدقيق الخارجي بانه تدقيق للبيانات المالية للوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق من قبل المدققون القانونيون المستقلون المعتمدون ، الهدف الرئيسي منه هو إبداء الرأي في الشؤون المالية. (Jovanova & Josheski، 2 ، 2022)

2.3 تقرير المدقق الخارجي

ان المساهمين و الدائنين و المستثمرين لا يمكنهم التحقق من الحسابات و المعلومات المالية للوحدة الاقتصادية على أساس فردي، لذلك يتم تعيين مدقق خارجي مستقل لفحص البيانات المالية و السجلات المحاسبية الأساسية و الافتراضات ، و التقديرات الرئيسية التي تم اجراؤها اثناء عملية اعداد البيانات المالية ، و من خلال تقرير المدقق يتلقى أصحاب المصلحة رأيا مستقلا حول البيانات المالية فيما اذا كانت تعكس صورة حقيقة و عادلة عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ، و مدى توافقها مع المتطلبات القانونية و التنظيمية .(ranninger ، 2013 : 9) ، و يعد تقرير المدقق في غاية الأهمية ، حيث يتم اعداد التقرير بعد انتهاء المدقق من جمع ادلة التدقيق وفقا لبرنامج التدقيق، ومن خلال الملف الخارجي (اوراق العمل) قد يصل المدقق الى استنتاج نهائي ، عن ما اذا كانت البيانات المالية تعبر بعدالة عن المركز المالي في نهاية الفترة و نتائج الاعمال و التدفقات النقدية و التغيرات في حقوق المساهمين عن الفترة و معدة وفقا لاطار اعداد التقارير المالية و المتطلبات القانونية، حيث ان المفهوم الشامل لتقرير التدقيق لم يعد يقتصر على تقييم أداء المنشاة بل ينبغي ان يؤكد من خلال الفحص الاختباري ان كافة التنبؤات المستقبلية قد اعدت وفقا للقواعد الموضوعة و الافتراضات المنطقية التي تعد على أساسها التقديرات و التنبؤات الخاصة بأداء الوحدة الاقتصادية ، و لما كان التقرير هو المنتج النهائي لعملية التدقيق لذا يعرف بأنه " وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون اهلا لأبداء رأي فني محايد بهدف اعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه بهدف ابداء رأي فني محايد في ما اذا كانت البيانات المالية التي أعدتها للوحدة الاقتصادية تعطي صورة صحيحه وعادلة من المركز المالي للوحدة الاقتصادية و نتائج اعمالها في السنة المالية محل التدقيق " (جمعة ، 2009 : 449-450) ، و تأكيدا على أهمية تقرير المدقق فقد اصدر مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي معيار التدقيق الدولي المعدل (700)2017/1/1(تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الغرض العام) و معيار التدقيق الدولي (701)(التعديلات على تقرير المدقق المستقل) كما اكد المجلس على انه ما لم يتطلب القانون او الانظمة استخدام صياغة مختلفة فان تقرير المدقق حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الغرض العام المعدة وفقا لاطار لأعداد التقارير المالية مصمم لتحقيق العرض العادل ،و بناء على ذلك يؤدي التقرير وظيفة اعلامية و اخبارية هامة ، ويمكن من خلال ذلك ان تعد عملية اعداد التقرير تغذية عكسية، و قد تكون اما بشكل استفسارات او بشكل تقارير شفوية ، و ينبغي التركيز على دور تقرير التدقيق في اعداد الخطط على أساس ما يحتاج القارئ معرفته ، وتحديد أولوياته ، وما هي القرارات التي يجب اتخاذها ، و تحديد ما يحتاجه أصحاب المصلحة من معلومات .(Wiley ، lnc ‘ 257 : 2013)

أ- **عناصر تقرير المدقق الخارجي** : ان الهدف الاساسي من تدقيق التقارير المالية هو تمكين المدقق الخارجي من ابداء رأي حول عدالة هذه القوائم المالية، ومدى مطابقتها للمعايير الموضوعة، و يكون ذلك من خلال قيام المدقق بأعداد تقرير التدقيق حيث يوضح فيه رأيه فيما اذا كانت التقارير المالية قد اعدت باستعمال سياسات محاسبية مقبولة، وان هذه السياسات ثابتة ، وكانت التقارير المالية تتماشى مع الانظمة والمتطلبات القانونية ، و كان الشكل العام الذي تظهره التقارير المالية متلائم مع معلومات المدقق الخارجي عن نشاط الوحدة ، وكان هناك افصاح مناسب عن النواحي الهامة و المتعلقة بالعرض السليم للتقارير المالية. (رفاعه ‘ 2017 : 129)

ب- **محتويات الاساسية لتقرير المدقق الخارجي:**

يجب ان يحتوي تقرير المدقق على البيانات الاساسية التالية :- (نعيمة و اخرون ‘ 2021 : 101)

1- العنوان : يجب استخدام عنوان مناسب مثل (تقرير مدقق حسابات مستقل) و يساعد هذا في تعرف القارئ على هذا التقرير، و على التمييز بينه وبين اي تقارير اخرى تصدر من جهة اخرى مثل مدير التدقيق الداخلي او رئيس لجنه التدقيق او الإدارة.

2- الجهة الموجه لها التقرير : يجب توجيه التقرير الى الجهة المطلوب توجيهه اليها طبقا لظروف التعيين او القوانين المحلية، و عادة ما يوجه التقرير الى المساهمين او الى مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق.

3- تحديد التقارير المالية المدققة : يجب تحديد التقارير المالية التي تم تدقيقها و يتضمن اسم الوحدة الاقتصادية و التاريخ و الفترة المالية للقوائم المالية.

4- الرأي حول التقارير المالية : يجب ان يبين التقرير رأي المدقق الخارجي حول مدى تمثيل التقارير المالية للمركز المالي للوحدة الاقتصادية و نتائج اعمالها والتدفق النقدي لها.

5- التوقيع : يجب التوقيع على التقرير باسم مكتب او شركة التدقيق او التوقيع باسم الشخص المدقق، او الاثنان معا.

6- تاريخ التقرير : يجب تحديد تاريخ التقرير ،و هذا يبين للقارئ ان المدقق الخارجي قد اخذ في اعتباره عند اعداد تقريره الاحداث و المعاملات التي لها تأثير على التقارير المالية حتى ذلك التاريخ.

ت- **أنواع تقرير المدقق الخارجي**

1- تحديد نوع التعديل على رأي المدقق . (ربحة ‘ 2018 : 17)

أ- الرأي المتحفظ : يجب على المدقق ابداء رأي متحفظ عندما يستنتج بعد حصوله على ما يكفي من ادلة التدقيق المناسبة ، ان التحريفات منفردة او في مجملها تعد جوهرية بالنسبة للقوائم المالية ، لكنها ليست منتشرة فيها ، و عندما يكون

غير قادر على الحصول على ما يكفي من ادلة التدقيق المناسبة التي تشكل أساسا للرأي و لكنه يستنتج ان التأثيرات المحتملة على القوائم المالية بسبب التحريفات غير المكتشفة ، ان وجدت ، يمكن ان تكون جوهرية ، لكنها غير منتشرة .

تعريف مصطلح (منتشر) مصطلح يستخدم في سياق التحريفات لوصف تأثيرات التحريفات على القوائم المالية او التأثيرات المحتملة عليها بسبب التحريفات التي لا يتم اكتشافها ، ان كانت موجودة ، بسبب عدم إمكانية الحصول على ما يكفي من ادلة المراجعة المناسبة ، و التأثيرات المنتشرة في القوائم المالية هي التي تكون حسب حكم المدقق

1- غير مقتصرة على عناصر او حسابات او بنود معينة في القوائم المالية
2- اذا كانت مقتصرة ، فأنها تمثل او يمكن ان تمثل جزءا أساسيا من القوائم المالية او
3- فيما يتعلق بالا فصاحات ، فأنها تكون أساسية لفهم المستخدمين للقوائم المالية .

ب-رأي المعارض : - يجب على المدقق ان يبدي رأيا معارض عندما يستنتج بعد حصوله على ما يكفي من ادلة التدقيق المناسبة ان التحريفات منفردة او في مجملها ، تعد جوهرية بالنسبة للقوائم المالية ، وأيضا منتشرة فيها .

ت-الامتناع عن ابداء رأي :-

يجب على المدقق الامتناع عن ابداء رأي عندما يكون غير قادر على الحصول على ما يكفي من ادلة المراجعة المناسبة التي تشكل أساس للرأي ، و يستنتج ان التأثيرات المحتملة على القوائم المالية بسبب التحريفات غير المكتشفة ، ان وجدت ، يمكن ان تكون جوهرية و أيضا منتشرة ، في ظروف نادرة للغاية تنطوي على حالات متعددة من عدم التأكد ، يجب على المدقق ان يمتنع عن ابداء رأي عندما يستنتج انه بالرغم من الحصول على ما يكفي من ادلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بكل حالة من حالات عدم التأكد من غير الممكن تكوين رأي في القوائم المالية بسبب التفاعل المحتمل لحالات عدم التأكد و تأثيرها التراكمي المحتمل على القوائم المالية .

جدول (1) أنواع تقارير المدقق الخارجي

طبيعة الامر الناشئ عنه التعديل	حكم المدقق بشأن مدى انتشار التأثيرات او التأثيرات المحتملة في القوائم المالية	
	جوهري ولكنه غير منتشر	جوهري ومنتشر
القوائم المالية محرفة بشكل جوهري	رأي متحفظ	رأي سلبي
عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة	رأي متحفظ	الامتناع عن ابداء رأي

المصدر : اعداد الباحثة

ث- اهمية تقرير المدقق الخارجي

تقرير المدقق الخارجي له اهميه خاصة لكل الاطراف المهتمة بخدمة تدقيق القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ، وهم المتعاملين في سوق المال و ادارة الوحدة الاقتصادية و المنظمات المهنية على النحو الاتي : - (سليمان ، 2015 : 22)

أ- اهمية التقرير للمدقق الخارجي: ان المدقق ينظر الى التقرير على انه المنتج النهائي لعملية التدقيق و اداة لتوصيل رأيه الفني بالقوائم المالية موضوع التدقيق ، و يعد نجاح المدقق في اعداد التقرير و عرضه احد المؤشرات الهامه على انجازه المرحلة الأخيرة للتدقيق بجوده عالية، مما سيؤثر بشكل ايجابي على جودة عملية التدقيق بالكامل

ب- اهمية التقرير لإدارة الوحدة الاقتصادية : تهتم ادارة الوحدة الاقتصادية كثيرا بهذا بتقرير المدقق الخارجي لأنه دليل على وفائها بمسؤولياتها و التزاماتها عند اعداد القوائم المالية ، و مؤشر على مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية

المحور الثاني : قرار الائتمان

2.4 مفهوم الائتمان المصرفي و نشأته

يتمثل الائتمان بمصادر التمويل بالدين التي يحصل عليها القطاع الخاص ، بما يشمل أيضا مصادر التمويل الخارجية و اشكال التمويل المصرفي بالديون ، كإصدارات الدين الممولة داخليا او خارجيا ، و كافة اشكال المديونية الصادرة عن الوحدة الاقتصادية بخلاف القطاع المصرفي الذي يتضمن التوريق بغض النظر عن طبيعة المالك لهذه الأوراق المالية سواء كان بنوك او وحدات اقتصادية "(المنعم ، 2015 : 16)

وقد عرف أيضا " بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها ، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا و هناك طرفان في عملية الائتمان الاول مانح الائتمان (دائن) او (المقرض) اما الطرف الثاني (المقترض) يضاف الى قيمة الائتمان مبلغ اخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا مقابل تخلية عن القيمة الحاضرة "(عفاته ، 2017 : 13)

2.5 العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي

من اجل تقييم وإدارة ألمخاطر ، تقوم إدارة الائتمان بدراسة لكافة طلبات الائتمان المقدمة من قبل عملاء البنك قبل اتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو القبول ، في ضوء العناصر ألائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني ، حيث يتطلب أي قرار

ائتماني اجراء موازنة فيما بين العائد المتوقع و بين المخاطر و التكلفة المحتملة للائتمان المطلوب (Amidu & Hinson, 2006: 98-100)

و تتمثل العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي بالاتي :

أ- العوامل الخاصة بالعميل: ترتبط هذه العوامل بهدف واحد هو قياس مدى المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة منحه لعميل معين من العملاء و هل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطر و مدى سلامة الموقف الائتماني للعميل لذلك فان إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة و تحليل عدد من المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل شخصية العميل(بدارين ' 2019 : 43)

ب- العوامل المتعلقة بالبنك تشمل الاتي : ,Dogarawa) 2012: 196-203) (Sidthidet 2011: 90-141) ((أبو رحمة ، 2009 : 4)

1.درجة السيولة :فهي شريان الحياة والانشطة التي يقوم بها المصرف ، تحتاج المصارف الى السيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بالتدفق النقدي.

2.الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في اتخاذ قرار الائتمان ، فأن تلك الاستراتيجية تؤثر على القرار الائتماني ، أي في قدرته على منح ائتمان معين من عدمه.

3.إمكانيات المصرف المادية و البشرية و تشمل الكفاءات الإدارية و خبرة القائمين بعملية منح الائتمان فكلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية كلما تعاظمت درجة استعداده لمنح الائتمان.

كما ان عناصر الائتمان تتمثل في حجم القرض ، مدة القرض ، سعر الفائدة و حجم الضمانات المطلوبة .

ت-العوامل المتعلقة بالائتمان :

ان العوامل المشمولة ضمن السياسات الائتمانية للبنك ، هي مجموعة من العوامل تتعلق بموضوع الائتمان نفسه ، تشمل الغرض من الائتمان الممنوح للعملاء ، ومدة الائتمان ، ومصدر و طريقة السداد ، نوع و مبلغ الائتمان المطلوب ، و تعد عملية فهم محددات مخاطر الائتمان هي القضية التي تلعب الدور الرئيسي في الاستقرار المالي للبنوك (Bonfim and Portugal، 2019 ، 1)

2.6 تقرير المدقق الخارجي و تأثيره على قرار الائتمان

يظهر دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات الإدارية بصفة عامة، و القرارات ألمالية بصفة خاصة من خلال مساهمته في تحسين المعلومات المحاسبية ، بوصفها أساس اتخاذ أي قرار مهما كانت درجة أهميته.

تحتاج المصارف من اجل عملية منح الائتمان معلومات عن الجهة المقترضة لاتخاذ قرارتها ، و من اجل ضمان الحصول على معلومات موثوقة في القوائم المالية، يشترط المصرف ان تكون البيانات مدققة من قبل مدقق خارجي مستقل ، حيث ان الكثير من الوكلاء و العملاء يرغبون في تحقيق مصالحهم واحتياجاتهم المختلفة ، و هذا يتطلب رقابة محاسبية جيدة من قبل مدقق خارجي مستقل (Al-Akari ' 3-2 :2017)

و قد توصل (AHMETI & KALIMASHI) الى وجود تأثير للتدقيق على الائتمان من خلال تأثيره على سعر الفائدة و قد بين ان هناك علاقة سلبية قوية فيما بين القروض المتعثرة و تدقيق البيانات المالية و لذا أوصى بزيادة النسبة المئوية للبيانات المالية المدققة من اجل تخفيض نسبة القروض المتعثرة و يكون هذا مؤشر إيجابي على إدارة مخاطر الائتمان ، بذلك تكون عملية التدقيق جزء مهم في تحديد سعر الفائدة لمختلف العملاء . (AHMETI & KALIMASHI : 2018 ، 127)

وقد توصل (Sedghiani & Jamali& Ahmadi) الى ان المصارف تتحقق من طلب الحصول على القرض و للمستثمرين و المساهمين الراغبين في شراء أو بيع الأسهم ، المقرضين يعتمدون على الحسابات المدققة ، مما يلاحظ وجود علاقة إيجابية بين رأي المدقق المؤهل والعائد المتوقع للمساهمين العاديين ، وان إبداء رأي متحفظ من قبل المدقق فيما يتعلق بالشؤون المالية سوف ينشا مخاطر تتعلق بالمعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية ، و ان ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأي المدقق المؤهل و منح الائتمان من قبل المقرضين (Ahmadi' Sedghiani &Jamali &،7:2014)

وفي نفس سياق البحث (Errhili & Omri& Ghorbel) في مدى تأثير المدقق على قرار الائتمان المصرفي و وجد ان رأي المدقق لم يأخذ مكانا مهما لاتخاذ القرار منح الائتمان ، و قد تبين بأنه دور المدقق محدود ولا يؤثر على قرار الائتمان (Errhili &Omri& Ghorbel' 411:2011

المبحث الثالث: دراسة تجريبية لا اختبار تأثير تقرير المدقق الخارجي في ترشيد قرار الائتمان

تتضمن هذه الفقرة عرض إجراءات و نتائج الدراسة التجريبية التي خضع لها ضباط الائتمان في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية العاملين في (18) مصرف المالية بوصفهم المعنيين باتخاذ قرار الائتمان و تجدر الإشارة الى ان اعداد هذه الدراسة تم استنادا الى دراسات سابقة هدفت الى بيان تأثير تقرير المدقق الخارجي على قرار الائتمان و منها دراسة (Guiral &Ruiz : 2011) ودراسة (معلم : 2020)

3.1 اختيار مجتمع وعينة البحث

جدول (2) الخصائص الديمغرافية لعينة البحث

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	انثى	48	%94
		ذكر	3	%6
2	الفئة العمرية	اقل من 30 سنة	1	%2
		من 30 - اقل من 35 سنة	6	%12
		من 35- اقل من 40 سنة	4	%8
		40 سنة فاكثر	40	%78
3	المؤهل العلمي	دكتوراه	20	%39
		ماجستير	18	% 35
		دبلوم عالي	8	% 16
		بكالوريوس	1	% 2
		اخرى	4	% 8
4	سنوات الخدمة	اقل من 5 سنوات	2	%3.9
		من 5 - اقل من 10 سنة	8	%15.7
		من 10 - اقل من 15 سنة	6	%11.8
		15سنة فاكثر	35	%68.6
5	التخصص العلمي	محاسبة	37	% 73
		تدقيق	14	% 27

جدول (3) تكرارات عينة المبحوثين والمصارف التي يعملون بها

ت	اسم المصرف	التكرار	النسبة المئوية	ت	اسم المصرف	التكرار	النسبة المئوية
1	الخليج التجاري	10	% 19	10	الشرق الوسط	1	%2
2	الاهلي العراقي	8	%15	11	العراق الاسلامي	1	%2
3	اشور	7	%13	12	المستشار الاسلامي	1	%2
4	بابل	4	%8	13	سومر التجاري	1	%2
5	بغداد	4	%8	14	حمورابي	1	%2
6	الرشيد	4	%8	15	الرافدين	1	%2
7	التجاري العراقي	3	%6	16	الدولي الاسلامي	1	%2
8	البنك المركزي	2	%4	17	دار السلام	1	%2
9	التنمية	2	%4	18	ايلاف	1	%2

المصدر : اعداد الباحثة

توضح من الجدول (3)ان عدد المستجيبين (53) حيث جاء في الترتيب الاول استجابات المبحوثين العاملين في مصرف الخليج التجاري بنسبة (19%) ، وجاء في الترتيب الثاني العاملين في مصرف الاهلي العراقي بنسبة (15%) ، في حين جاء في الترتيب الثالث العاملين في مصرف اشور بنسبة (13%) ، وجاء في الترتيب الرابع العاملين في كل من مصارف بابل وبغداد والرشيد بنسبة (8%) لكل منهما ، وفي المرتبة الخامسة جاء فئة العاملين في مصرف التجاري العراقي بنسبة (6%) ، وفي المرتبة السادسة جاء فئة العاملين في البنك المركزي العراقي ومصرف التنمية بنسبة (4%) لكل منهما ، وجاء في المرتبة الاخيرة العاملين في كل من مصارف الشرق الاوسط والعراق الاسلامي والمستشار الاسلامي وسومر التجاري وحمورابي والرافدين والدولي الاسلامي ودار السلام وايلاف بنسبة (2%) لكل منهم

1- اجراء دراسة مسحية للتقارير السنوية الصادرة عن (15) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات التي تلت اصدار المعيار (705) ISA 2010 -2021 و بحسب توفرها على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية لمعرفة طبيعة رأي المدقق الخارجي في تلك التقارير ، و قد تبين للباحثة عدم وجود رأي معدل للمدقق الخارجي في أي من هذه التقارير

سواء للشركات المطبقة للمعيار الدولي او الغير مطبقة للمعيار .

2- ان عدم وجود نماذج حقيقية لتقارير المدقق الخارجي التي تحتوي على رأي معدل ،و الذي أكدته الدراسة المسحية فاد الباحثة الى اعداد نماذج لتقارير افتراضية بناءا على الطريقة المتبعة في اعدادها من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، و استنادا الى المعايير الدولية (700) ISA و (701) ISA و (705) ISA و (720) ISA

3- بالنظر لامتناع المصارف عن السماح للباحثة بأجراء مقابلات شخصية مع ضباط الائتمان ، فيها تم اعداد استمارة تتضمن الأسئلة المراد طرحها على ضباط الائتمان مرفق بها اربع تقارير افتراضية للمدقق الخارجي يحتوي التقرير الأول على رأي غير معدل اما التقارير الثلاثة الأخرى فقد تضمنت اراء معدلة (متحفظ ، سلبي ، امتناع عن ابداء الرأي) على التوالي ، ملحق رقم (1) وقد تم تقسيم أسئلة الاستمارة الى أربعة محاور خصص كل محور فيها لاحد أنواع الرأي، ويحتوي كل محور على أربعة أسئلة كل سؤال يتعلق بتأثير الرأي الذي يختص به المحور على عنصر محدد من العناصر الأساسية لقرار الائتمان المتمثلة بحجم القرض ، سعر القرض ، مدة القرض ، الضمانات المطلوبة ، يظهر الملحق (2) و تقسم إجابات ضباط الائتمان الى ثلاثة مستويات (موافق ، موافق نوعا ما ، غير موافق) .

3.2 اختبار اداة قياس البحث

يعد التوزيع الطبيعي احد اهم وابرز التوزيعات الاحتمالية المستمرة والتي لها تطبيقات واسعة في مختلف ظواهر الحياة, ومن المعلوم ان اغلب الظواهر والمقاييس من المفترض ان تؤول الى التوزيع الطبيعي, ولأجل معرفة طبيعة اي مقياس في البحوث والدراسات من حيث انتمائه الى توزيع معين, لا بد من اجراء اختبار التوزيع الطبيعي لذلك المقياس, ويتم الاختبار وفقا للاختبار الاحصائي المسمى اختبار (Kolmogorov-Smirnov[a])(كولموغروف – سميرونوف) واختبار (Shapiro-Wilk) (شابيرو – ولكس).

اختبار التوزيع الطبيعي لتأثير تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

الجدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي لمحور تأثير تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

المتغير	اختبار شابيرو - ولكس Shapiro-Wilk			اختبار كولموغروف – سميرونوف Kolmogorov-Smirnov[a]		
	المعنوية Sig.	درجة الحرية	احصاءة الاختبار	المعنوية Sig.	درجة الحرية	احصاءة الاختبار
تاثير تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان	0.550	53	0.981	0.200	53	0.065

المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج Spss V.23

اظهرت نتائج الجدول (4) ان القيمة المحسوبة لاختبار(كولموغروف – سميرونوف) والبالغة (0.109) اصغر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية (53) والبالغة (70,993) عند مستوى معنوية (0,05) ، كما ان قيمة المعنوية (Sig) هي (0,200) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0,05) وبذلك فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل اي ان البيانات تتوزع وفقا للتوزيع الطبيعي، كما بينت النتائج ان قيمة إحصاءه اختبار (شابيرو – ولكس) والبالغة (0.981) هي اصغر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية (53) والبالغة (70,993) عند مستوى معنوية (0,05) , كما ان قيمة المعنوية (Sig) بلغت (0,550) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0,05) وبذلك فان نتيجة الاختبارين تشير الى اننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل اي ان محور تأثير تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان تتوزع وفقاً للتوزيع الطبيعي.

3.3 التحليل الاحصائي الوصفي

يتناول هذا الجزء من التحليل الاحصائي بالتعرف على واقع متغيرات البحث في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتمثل بحساب المؤشرات الاحصائية المختلفة ، إذ سيتم تحليل النتائج وتبويب بيانات الاستبانة بشكل جداول لإجابات أفراد العينة المبحوثة بغية تحديد المتوسطات الحسابية المرجحة لمحاور تأثير تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان لبيان مدى موافقة وتأييد عينة المبحوثين ازاء كل فقرة من فقراتها ومقارنتها مع الوسط الفرضي البالغ (2) تبعاً للأسلوب الآتي:-

إذا كانت قيمة الوسط الحسابي المحتسبة للفقرة واقعة ضمن المدى(2,34-3,00) دل ذلك على ميل الاستجابات إلى(الموافقة تماما) اذ تفوق قيمة الوسط الحسابي للفقرة على قيمة الوسط الفرضي والبالغة (2) على مساحة القياس، مما يعكس درجة موافقة وتأييد جيدة جدا من قبل العينة المبحوثة تجاه مضمون تلك الفقرة، أما إذا كانت قيمة الوسط الحسابي تقع ضمن المدى (1,67- 2,33) تميل الاستجابات إلى (الموافقة نوعا ما) (الحياد) مما يشير إلى أنّ الاستجابة أو التأييد من قبل المبحوثين متوسطة الشدة، في حين تكون الاستجابة او التأييد ضعيفة اذا كانت قيمة الوسط الحسابي للفقرة واقعة ضمن المدى (1-1.66) مما يدل على ميل الاستجابات الى (عدم الموافقة) ، فضلاً عن استخراج الانحرافات المعيارية والاوزان النسبية وترتيب درجة الاهمية، وسيتم بيان ما ذكر أعلاه ضمن الفقرات الآتية:-

تنص الفرضية الرئيسة على " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان"

ولأثبات ذلك من خلال التحقق من ان هناك فروق معنوية ذو دلالة احصائية معنوية من خلال اختبار قيمة (T test) للعينة الواحدة

1- التحليل الاحصائي للمحور الفرعي الاول تأثير الراي الغير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

جدول (5) استجابات المبحوثين على محور تأثير الراي الغير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

ت	اسم الفقرة	مستوى الموافقة			مجموع التكرارات
		موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	
1	الرأي الغير المعدل في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة حجم القرض	26	14	13	53
2	الرأي غير المعدل في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض في سعر فائدة القرض	11	16	26	53
3	الرأي غير المعدل في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة في مدة القرض	20	12	21	53
4	الرأي غير المعدل في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض في حجم الضمانات المطلوبة	18	15	20	53
	تكرار الإجابة	75	57	80	212
	النسبة %	35	27	38	% 100

المصدر : اعداد الباحثة

الجدول (5) اعلاه يوضح تأثير محور الراي الغير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان بحسب اجابات المبحوثين على استمارة الفحص اذ بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة الموافقة نسبة (35%) في حين بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة عدم الموافقة نسبة (38%) فيما بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة الموافقة نوعا ما نسبة (27%) من اجمالي حجم العينة البالغة (53) استمارة

جدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية واختبار (T test) للمحور الفرعي الاول

ت	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	T test	Sig.	اتجاه العينة	ترتيب الفقرة
الفقرة 1	26	14	13	2.25	0.83	75	2.15	.036	موافق نوعا ما	1
الفقرة 2	11	16	26	1.72	0.79	57	-2.60	.012	موافق نوعا ما	4
الفقرة 3	20	12	21	1.98	0.89	66	-0.15	.878	موافق نوعا ما	2
الفقرة 4	18	15	20	1.96	0.85	65	-0.32	.749	موافق نوعا ما	3
اجمالي المحور	75	57	80	1.98	067	66	-0.256	.799	موافق نوعا ما	

يوضح الجدول (6) اعلاه ان استجابات المبحوثين على المحور الفرعي الاول الراي غير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان جاءت كل فقراته ضمن المدى (1,67- 2،33) وان اتجاه العينة (الموافقة نوعا ما) ، إذ كان أعلى تلك الفقرات في شدة الاستجابة هي الفقرة (1) والتي جاءت بالترتيب الأول، إذ تنص على(الرأي الغير المعدل في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة حجم القرض) فقد بلغ الوسط الحسابي لها (2,25) والواقعة ضمن المدى (1,67- 2،33) مما يعكس درجة تأييد واستجابة متوسطة الشدة

وباهمية نسبية بلغت (75%) اي ان اجابات المبحوثين كانت (50%) بنسبة باتجاه الموافقة مما يشير الى ان الرأي الغير المعدل بالإمكان الاعتماد عليه في زيادة حجم القرض، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرة (0,83) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (2,15) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية اقل من (0,05) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي ان هناك تأثير معنوي دال احصائيا للراي غير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

كما جاءت ادنى تلك الفقرات في شدة الاستجابة هي الفقرة (2) والتي جاءت بالترتيب الرابع، إذ تنص على(الرأي غير المعدل في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض في سعر فائدة القرض) فقد بلغ الوسط الحسابي لها (1,72) والواقعة ضمن المدى (1,67- 2،33) مما يعكس درجة تأييد واستجابة متوسطة الشدة وبأهمية نسبية بلغت (57%) اي ان اجابات المبحوثين كانت بنسبة (50%) باتجاه عدم الموافقة مما يشير الى ان الرأي الغير المعدل لا يؤثر في تغيير سعر الفائدة كونه هناك معايير خاصة وتعليمات بشأن تحديد سعر فائدة القرض ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرة (0,79) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (2,60)وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية اقل من (0,05) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي ان هناك تأثير معنوي دال احصائيا للراي الغير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

وبناءً على ما تقدم واعتمادا على النتائج الإحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر درجة المعنوية في اختبار (T test) التي استخدمتها الباحثة في اثبات فرضية هذا المحور تبين ان استجابات المبحوثين على المحور الفرعي الاول الراي الغير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان كانت نتائج اجمالي المحور ضمن المدى (1,67- 2،33) وان اتجاه العينة (الموافقة نوعا ما) ، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (1,98) ان اجابات المبحوثين كانت بنسبة (35%) باتجاه الموافقة يقابلها درجة عدم الموافقة بلغت بنسبة (38%) اي ان درجة عدم الموافقة على هذا المحور اكبر من درجة الموافقة ، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور (0,67) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (-0.256) وهي اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية(0.799) اكبر من مستوى (0,05) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية دالة احصائيا في هذا المحور وهذا يعني قبول فرضية العدم (B0=0) ورفض الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي انه ليس هناك تأثير معنوي دال احصائيا للراي غير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

2- التحليل الاحصائي للمحور الفرعي الثاني الراي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

جدول (7) استجابات المبحوثين على محور الراي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

ت	اسم الفقرة	مستوى الموافقة			مجموع التكرارات
		موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	
1	الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض حجم القرض	34	12	7	53
2	الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة في سعر فائدة القرض	22	12	19	53
3	الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض في مدة القرض	23	12	18	53
4	الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة في حجم الضمانات المطلوبة	32	8	13	53
	تكرار الإجابة	111	44	57	212
	النسبة %	0.52	0.21	0.27	% 100

المصدر : اعداد الباحثة

الجدول (7) يوضح تأثير محور الراي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان بحسب اجابات المبحوثين على استمارة الفحص اذ بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة الموافقة نسبة (52%) في حين بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة عدم الموافقة نسبة (27%) فيما بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة الموافقة نوعا ما نسبة (21%) من اجمالي حجم العينة البالغة (53)

جدول (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية واختبار (T test) للمحور الفرعي الثاني

ت	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	T test	Sig.	اتجاه العينة	ترتيب الفقرة
الفقرة 1	34	12	7	2.51	0.72	84	5.12	.000	موافق	1
الفقرة 2	22	12	19	2.06	0.89	69	0.47	.644	موافق نوعا ما	4
الفقرة 3	23	12	18	2.09	0.88	70	0.78	.440	موافق نوعا ما	3
الفقرة 4	32	8	13	2.36	0.86	79	3.05	.004	موافق	2
اجمالي المحور	111	44	57	2.25	0.57	75	3.261	.002	موافق نوعا ما	

المصدر : اعداد الباحثة

يوضح الجدول (8) اعلاه ان استجابات المبحوثين على المحور الفرعي الثاني الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان جاءت فقراته ضمن المدى (2،34-3،00) والمدى (1,67- 2،33) وان اتجاه العينة بـ (الموافقة) و(الموافقة نوعا ما) ، إذ كان أعلى تلك الفقرات في شدة الاستجابة هي الفقرة (1) والتي جاءت بالترتيب الأول، إذ تنص على(الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض حجم القرض) فقد بلغ الوسط الحسابي لها (2,51) والواقعة ضمن المدى (2،34-3،00) مما يعكس درجة تأييد واستجابة جيدة جدا من الشدة وبأهمية نسبية بلغت (84%) اي ان اجابات المبحوثين كانت بنسبة (52%) باتجاه الموافقة مما يشير الى ان الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي يؤدي الى اثارة الشك في البيانات المالية للشركة المقترضة مما يسبب في تخفيض حجم القرض ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرة (0,72) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (5,12) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2,66) عند مستوى معنوية اقل من (0,01) بدرجة حرية (52) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي ان هناك تأثير معنوي دال احصائيا للراي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

كما بلغ ادنى تلك الفقرات في شدة الاستجابة هي الفقرة (2) والتي جاءت بالترتيب الرابع، إذ تنص على(الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة في سعر فائدة القرض) فقد بلغ الوسط الحسابي لها (2,06) والواقعة ضمن المدى (1,67- 2،33) مما يعكس درجة تأييد واستجابة متوسطة الشدة وبأهمية نسبية بلغت (69%) مما يدل على ان المبحوثين غير متفقين على هذه العبارة اذ كانت اجاباتهم متقاربة باتجاه الموافقة وعدم الموافقة اذ بلغت درجة الموافقة بنسبة (42%) في اجابات المبحوثين يقابلها درجة عدم الموافقة بلغت بنسبة (36%) لهذه الفقرة مما يشير الى ان الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي قد يؤدي الى زيادة في سعر فائدة القرض للتحوط في عنصر المخاطرة التي قد تواجه طبيعة هذا النوع من القروض ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرة (0,89) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (0,47) اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية (0,644) اكبر من مستوى معنوية (0,05) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية في هذه الفقرة أي انه يعني ليس هناك تأثير معنوي مهم للراي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

وبناءً على ما تقدم واعتمادا على النتائج الإحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر درجة المعنوية في اختبار (T test) التي استخدمتها الباحثة في اثبات فرضية هذا المحور تبين ان استجابات المبحوثين على المحور الفرعي الثاني الراي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان كانت نتائج اجمالي المحور ضمن المدى (1,67- 2،33) وان اتجاه العينة (الموافقة نوعا ما) ، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (2,25) ان اجابات المبحوثين كانت بنسبة (52%) باتجاه الموافقة يقابلها درجة عدم الموافقة بلغت بنسبة (27%) اي ان درجة الموافقة على هذا المحور اكبر من درجة عدم الموافقة ، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور (0,57) وهذا يشير إلى تشتت نسبي في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (3.261) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية(0.002) اصغر من مستوى معنوية (0,05) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي انه يعني هناك تأثير معنوي دال احصائيا للراي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان.

3- التحليل الاحصائي للمحور الفرعي الثالث تأثير الراي المعارض في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

جدول (9) استجابات المبحوثين على محور تأثير الراي السلبي (المعارض) في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

ت	اسم الفقرة	مستوى الموافقة			مجموع التكرارات
		موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	
1	الرأي السلبي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض حجم القرض	34	8	11	53
2	الرأي السلبي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زياة في سعر فائدة القرض	23	13	17	53
3	الرأي السلبي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض في مدة القرض	22	10	21	53
4	الرأي السلبي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة في حجم الضمانات المطلوبة	32	10	11	53
	تكرار الإجابة	111	41	60	212
	النسبة %	0.52	0.19	0.28	% 100

المصدر : اعداد الباحثة

الجدول (9) يوضح تأثير محور الراي السلبي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان بحسب اجابات المبحوثين على استمارة الفحص اذ بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة الموافقة نسبة (52%) في حين بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة عدم الموافقة نسبة (28%) فيما بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة الموافقة نوعا ما نسبة (19%) من اجمالي حجم العينة البالغة (53) استمارة

جدول (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية واختبار (T test) للمحور الفرعي الثالث

ت	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	T test	Sig.	اتجاه العينة	ترتيب الفقرة
الفقرة 1	34	8	11	2.43	0.82	81	3.85	.000	موافق	1
الفقرة 2	23	13	17	2.11	0.87	70	0.95	.348	موافق نوعا ما	3
الفقرة 3	22	10	21	2.02	0.91	67	0.15	.880	موافق نوعا ما	4
الفقرة 4	32	10	11	2.40	0.82	80	3.53	.001	موافق	2
اجمالي المحور	111	41	60	2.24	0.60	75	2.927	.005	موافق نوعا ما	

المصدر : اعداد الباحثة

يوضح الجدول (10) اعلاه ان استجابات المبحوثين على المحور الفرعي الثالث الرأي المعارض في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان جاءت فقراته ضمن المدى (2,34-3,00) والمدى (1,67- 2,33) وان اتجاه العينة بـ (الموافقة) و(الموافقة نوعا ما) ، إذ كان أعلى تلك الفقرات في شدة الاستجابة هي الفقرة (1) والتي جاءت بالترتيب الأول والتي تنص على(الرأي المعارض في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض حجم القرض) فقد بلغ الوسط الحسابي لها (2,43) والواقعة ضمن المدى (2,34-3,00) مما يعكس درجة تأييد واستجابة جيدة جدا من الشدة وبأهمية نسبية بلغت (81%) اي ان اجابات المبحوثين كانت بنسبة (64%) باتجاه الموافقة مما يشير الى ان الرأي المعارض في تقرير المدقق الخارجي يؤدي الى عدم قناعة المبحوثين بنتيجة النشاط وصحة العرض والافصاح في البيانات المالية للشركة المقترضة مما يسبب في تخفيض حجم القرض ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرة (0,82) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (3,85) اكبر من قيمتها الجدولية (2,66) عند مستوى معنوية اقل من (0,01) بدرجة حرية (52) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي انه يعني هناك تأثير معنوي دال احصائيا مهم للراي السلبي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

كما بلغ ادنى تلك الفقرات في شدة الاستجابة هي الفقرة (3) والتي جاءت بالترتيب الرابع، إذ تنص على(الرأي السلبي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض في مدة القرض) فقد بلغ الوسط الحسابي لها (2,02) والواقعة ضمن المدى (1,67- 2,33) مما يعكس درجة تأييد واستجابة متوسطة الشدة وبأهمية نسبية

بلغت (67%) مما يدل على ان المبحوثين غير متفقين على هذه العبارة اذ كانت اجاباتهم متقاربة باتجاه الموافقة وعدم الموافقة اذ بلغت درجة الموافقة بنسبة (42%) في اجابات المبحوثين يقابلها درجة عدم الموافقة بلغت بنسبة (40%) لهذه الفقرة مما يشير الى ان الرأي السلبي في تقرير المدقق الخارجي يؤدي الى تخفيض في مدة القرض ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرة (0,91) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (0,15) اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية (0,880) اكبر من مستوى معنوية (0,05) بدرجة حرية (52) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية في هذه الفقرة أي انه يعني ليس هناك تأثير معنوي مهم للراي المعارض في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

وبناءً على ما تقدم واعتمادا على النتائج الإحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر درجة المعنوية في اختبار (T test) التي استخدمتها الباحثة في اثبات فرضية هذا المحور تبين ان استجابات المبحوثين على المحور الفرعي الثالث الراي السلبي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان كانت نتائج اجمالي المحور ضمن المدى (1,67- 2،33) وان اتجاه العينة (الموافقة نوعا ما) ، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (2,24) ان اجابات المبحوثين كانت بنسبة (52%) باتجاه الموافقة يقابلها درجة عدم الموافقة بلغت بنسبة (28%) اي ان درجة الموافقة على هذا المحور اكبر من درجة عدم الموافقة ، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور (0,60) وهذا يشير إلى تشتت نسبي في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (2.927) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية(0.005) اصغر من مستوى معنوية (0,05) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي انه يعني هناك تأثير معنوي دال احصائيا للراي السلبي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

4 - التحليل الاحصائي للمحور الفرعي الرابع تأثير الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

جدول (11) استجابات المبحوثين على محور تأثير الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

ت	اسم الفقرة	مستوى الموافقة			مجموع التكرارات
		موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	
1	الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض حجم القرض	32	12	9	53
2	الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة في سعر فائدة القرض	28	7	18	53
3	الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض في مدة القرض	21	10	22	53
4	الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى زيادة في حجم الضمانات المطلوبة	33	8	12	53
	تكرار الإجابة	114	37	61	212
	النسبة %	0.54	0.17	0.29	% 100

المصدر : اعداد الباحثة

جدول (11) يوضح تأثير محور الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان بحسب اجابات المبحوثين على استمارة الفحص اذ بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة الموافقة نسبة (54%) في حين بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة عدم الموافقة نسبة (29%) فيما بلغ عدد استجابات المبحوثين لدرجة الموافقة نوعا ما نسبة (17%) من اجمالي حجم العينة البالغة (53) استمارة

جدول (12)الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية واختبار (T test) للمحور الفرعي الرابع

ت	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T test	Sig.	اتجاه العينة	ترتيب الفقرة
الفقرة 1	32	12	9	2.43	0.77	81	4.09	.000	موافق	1
الفقرة 2	28	7	18	2.19	0.92	73	1.49	.142	موافق نوعا ما	3
الفقرة 3	21	10	22	1.98	0.91	66	-0.15	.880	موافق نوعا ما	4
الفقرة 4	33	8	12	2.40	0.84	80	3.43	.001	موافق	2

اجمالي المحور	114	37	61	2.25	0.64	75	2.839	.006	موافق نوعا ما	

المصدر : اعداد الباحثة

يوضح الجدول (12) اعلاه ان استجابات المبحوثين على المحور الفرعي الرابع الامتناع عن ابداء الرأي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان جاءت فقراته ضمن المدى (2،34-3،00) والمدى (1,67 -2،33) وان اتجاه العينة بـ (الموافقة) و(الموافقة نوعا ما) ، إذ كان أعلى تلك الفقرات في شدة الاستجابة هي الفقرة (1) والتي جاءت بالترتيب الأول، إذ تنص على(الامتناع عن ابداء الرأي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض حجم القرض) فقد بلغ الوسط الحسابي لها (2,43) والواقعة ضمن المدى (2،34-3،00) مما يعكس درجة تأييد واستجابة جيدة جدا من الشدة وبأهمية نسبية بلغت (81%) اي ان اجابات المبحوثين كانت بنسبة (60%) باتجاه الموافقة مما يشير الى ان الامتناع عن ابداء الرأي في تقرير المدقق الخارجي مما يؤدي الى عدم قناعة المبحوثين في البيانات المالية للشركة المقترضة مما يسبب في تخفيض حجم القرض ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرة (0,77) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (4,09) اكبر من قيمتها الجدولية (2,66) عند مستوى معنوية اقل من (0,01) بدرجة حرية (52) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي انه يعني هناك تأثير معنوي دال احصائيا للراي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

كما بلغ ادنى تلك الفقرات في شدة الاستجابة هي الفقرة (3) والتي جاءت بالترتيب الرابع، إذ تنص على(الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للشركة المقترضة يؤدي الى تخفيض في مدة القرض) فقد بلغ الوسط الحسابي لها (1,98) والواقعة ضمن المدى (1,67 -2،33) مما يعكس درجة تأييد واستجابة متوسطة الشدة وبأهمية نسبية بلغت (66%) مما يدل على ان المبحوثين غير متفقين على هذه العبارة اذ كانت اجاباتهم متقاربة باتجاه الموافقة وعدم الموافقة اذ بلغت درجة الموافقة بنسبة (40%) في اجابات المبحوثين يقابلها درجة عدم الموافقة بلغت بنسبة (42%) لهذه الفقرة مما يشير الى ان الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي قد يؤدي الى تخفيض في مدة القرض، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرة (0,91) وهذا يشير إلى تشتت واضح في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (0,15) اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية (0,880) اكبر من مستوى معنوية (0,05) بدرجة حرية (52) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية في هذه الفقرة أي انه يعني ليس هناك تأثير معنوي مهم الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

وبناءً على ما تقدم واعتمادا على النتائج الإحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر درجة المعنوية في اختبار (T test) التي استخدمتها الباحثة في اثبات فرضية هذا المحور تبين ان استجابات المبحوثين على المحور الفرعي الرابع الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان كانت نتائج اجمالي المحور ضمن المدى (1,67 -2،33) وان اتجاه العينة (الموافقة نوعا ما) ، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (2,24) اي ان اجابات المبحوثين كانت بنسبة (54%) باتجاه الموافقة يقابلها درجة عدم الموافقة بلغت بنسبة (29%) اي ان درجة الموافقة على هذا المحور اكبر من درجة عدم الموافقة ، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور (0,64) وهذا يشير إلى تشتت نسبي في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (2.839) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية(0.006) اصغر من مستوى معنوية (0,05) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي انه يعني هناك تأثير معنوي دال احصائيا للامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

جدول (13) يوضح ملخص نتائج اجمالي المحاور الاربعة

ت	اسم المحور	مستوى الموافقة			مجموع التكرارات
		موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	
1	محور الراي الغير معدل	75	57	08	212
2	محور الراي المتحفظ	111	44	57	212
3	محور الراي المعارض	111	41	60	212
4	محور الامتناع عن ابداء الراي	114	37	61	212
	تكرار الإجابة	411	179	258	848
	النسبة %	49	21	30	% 100

المصدر : اعداد الباحثة

يوضح الجدول (13) ملخص المحاور الاربعة اذ بلغت نسبة الموافقة لأجمالي المحاور (49%) في حين بلغت نسبة عدم الموافقة (30%) اما نسبة الحياد (الموافقة نوعا ما) فقد بلغت (21%) لأجمالي المحاور من قبل المبحوثين.

مما تقدم فان النتيجة التي وصلت اليها الباحثة تبين بانه هناك دلالة احصائية معنوية بموجب اختبار (T test) لكل محاور انواع الرأي في تقرير المدقق الخارجي باستثناء المحور الاول (الراي الغير معدل) فهو غير دال احصائيا مما يدل على ان هناك قبول لأفراد العينة لفقرات الاستمارة والخاصة بتأثير تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

4- التحليل الاحصائي للمحور الرئيس تأثير تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

جدول (14) اختبار (T test) للمحور الرئيس تأثير تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T test	Sig.
اجمالي المحور	2.18	0.46	2,824	.007

كانت النتائج لأجمالي المحور ضمن المدى (1,67- 2،33) وان اتجاه العينة (الموافقة نوعا ما) اذ بلغ الوسط الحسابي للمحور الرئيس (2,18) ، فقد كانت اجابات المبحوثين بنسبة (49%) باتجاه الموافقة يقابلها درجة عدم الموافقة بلغت بنسبة (30%) اي ان درجة الموافقة على المحور الرئيس اكبر من عدم الموافقة، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور (0,46) وهذا يشير إلى تشتت نسبي في إجابات المبحوثين، كما بلغت قيمة اختبار (T test) المحسوبة (2.824) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية(0.007) بدرجة حرية (52) اصغر من مستوى معنوية (0,05) مما يدل على وجود فروق معنوية وهذا يعني رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) اي ان هناك تأثير دال احصائيا لتقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان .

وبناءً على ما تقدم واعتمادا على النتائج الإحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر درجة المعنوية في اختبار (T test) التي استخدمتها الباحثة في اثبات الفرضية الرئيسة فأننا نصل الى نتيجة مفادها :

" يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتقرير المدقق الخارجي على وفق المعيار الدولي (705) ISA على قرار منح الائتمان"

المبحث الرابع : الاستنتاجات و التوصيات

أولا : الاستنتاجات

1- هناك تأثير معنوي دال احصائيا للراي غير المعدل في تقرير المدقق الخارجي على قرار منح الائتمان
2- ان الرأي الغير المعدل لا يؤثر في تغيير سعر الفائدة كونه هناك معايير خاصة وتعليمات بشأن تحديد سعر فائدة القرض
3- ان الرأي المتحفظ في تقرير المدقق الخارجي قد يؤدي الى زيادة في سعر فائدة القرض للتحوط في عنصر المخاطرة التي قد تواجه طبيعة هذا النوع من القروض
4- ان الرأي المعارض في تقرير المدقق الخارجي يؤدي الى عدم قناعة بنتيجة النشاط وصحة العرض والافصاح في البيانات المالية للشركة المقترضة مما يسبب في تخفيض حجم القرض
5- ان الرأي السلبي في تقرير المدقق الخارجي يؤدي الى تخفيض في مدة القرض
6- ان الامتناع عن ابداء الرأي في تقرير المدقق الخارجي يؤدي الى عدم قناعة المبحوثين في البيانات المالية للشركة المقترضة مما يسبب في تخفيض حجم القرض
7- ان الامتناع عن ابداء رأي في تقرير المدقق الخارجي قد يؤدي الى تخفيض في مدة القرض
8- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتقرير المدقق الخارجي على وفق المعيار الدولي (705) ISA على قرار منح الائتمان

ثانيا : التوصيات

1- ضرورة قيام المدقق بتقييم فيما اذا كانت البيانات المالية معدة من جميع النواحي الجوهرية ، وفقا لاطار التقارير المالية ، و انها تعرض المركز المالي للوحدة الاقتصادية عرض بشكل عادل.
2- ضرورة ادارة الوحدة الاقتصادية الاهتمام بتقرير المدقق الخارجي باعتباره دليل على وفائها بمسؤولياتها و التزاماتها عند اعداد القوائم المالية ، و مؤشر على مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية.
3- من اجل تقييم وإدارة ألمخاطر ، تقوم إدارة الائتمان بدراسة لكافة طلبات الائتمان المقدمة من قبل عملاء البنك قبل اتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو القبول ، في ضوء العناصر ألائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني ، حيث يتطلب أي قرار ائتماني اجراء موازنة فيما بين العائد المتوقع و بين المخاطر و التكلفة المحتملة للائتمان المطلوب.
4- يجب قياس مدى المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة منحه الائتمان لعميل معين من العملاء و هل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطر و مدى سلامة الموقف الائتماني للعميل لذلك فان إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة و تحليل عدد من المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل شخصية العميل.
5- بيان تأثير التدقيق على قرار الائتمان من خلال تأثيره على سعر الفائدة و قد بين ان هناك علاقة سلبية قوية فيما بين القروض المتعثرة و تدقيق البيانات المالية و لذا أوصى بزيادة النسبة المئوية للبيانات المالية المدققة من اجل تخفيض نسبة القروض المتعثرة و يكون هذا مؤشر إيجابي على إدارة مخاطر الائتمان ، بذلك تكون عملية التدقيق جزء مهم في تحديد سعر الفائدة لمختلف العملاء.
6- ضرورة بيان اهمية التقرير للمدقق الخارجي: ان المدقق ينظر الى التقرير على انه المنتج النهائي لعملية التدقيق و اداة لتوصيل رأيه الفني بالقوائم المالية موضوع التدقيق ، و يعد نجاح المدقق في اعداد التقرير و عرضه احد المؤشرات الهامه على انجازه المرحلة الأخيرة للتدقيق بجوده عالية، مما سيؤثر بشكل ايجابي على جودة عملية التدقيق بالكامل.

المصادر

المصادر العربية

أولا : الكتب

1- جمعة ، احمد حلمي (المدخل الى التدقيق و التأكيد الحديث) / الاطار الدولي – ادلة و نتائج التدقيق ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان/ 2009

2- رفاعه ، ثامر مزيد (اصول تدقيق الحسابات و تطبيقاته على دوائر العمليات في وحدة اقتصادية) ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن / 2017

3- عفاتة ، محمد كمال (ادارة الائتمان المصرفي) الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،، عمان الأردن/ 2017

4- قريشي ، اياد رشيد (التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا و تطبيقيا) ، الطبعة الاولى ، المغرب ، دار المغرب للطباعة و النشر / 2011

5- ياور ، علي عصام (الرقابة و التدقيق في المنظمات غير الحكومية) ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى عمان / 2020

ثانيا : البحوث و الرسائل و الإطريح

1- رواني ،ابو حفص (التدقيق المالي و المحاسبي) كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، جامعة غراديه / 2017

2- أبو رحمة ، سرين سميح (السيولة المصرفية واثرها في العائد و المخاطرة) / دراسة تطبيقه على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير شهادة الماجستير، كلية التجارة ، قسم إدارة الاعمال /2009

3- بدارين ، لؤي (العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية) /رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في إدارة الاعمال في جامعة الخليل /2019

4- سليمان ، نصيره (اهمية تقرير المدقق الخارجي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية) /رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة / 2015

5- عبد المنعم ، هبه(متطلبات راس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الاعمال و منح الائتمان) 2015 / صندوق النقد الدولي/ www.imf.org

6- نعيمة ، كنتور , سمية ، صلعة , سايح ، حمزة (تقرير المدقق و مساهمته في تقييم الأداء المالي) /2021 / Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 4, No

7- ربحه ، الهلي بسمة هالة عميرات (اهمية تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قرارات اطراف ذوي المصلحة) / دراسة ميدانية لعينة من اطراف ذوي المصلحة بولاية ورقلة / رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2018/

ثالثا :المصادر الأجنبية

1. Ahmadi ، Mohamad Ramazan ، Sedghiani ، Abedi Babak ،Jamali،Kamran (Economic Consequences Qualified Audit Opinions: Evidence from listed Companies in Tehran Stock Exchange) Journal of Recent Sciences ، Vol. 3(10),, October /2014
2. AHMETI ،Yllka ،KALIMASHI ،Albina (the impact of audited financial statmeents on credit risk assessment in the banking system of kosovoo) Baltic Journal of Real Estate Economics and Construction Management 2020, 8, 119–128
3. Al-Akari ،Saleem (The Effect of External Auditor's Report on the Credit Decision for Yemeni bank) /PhD in Accounting Sciences University of Manouba, Tunisia/ 2016/ https://papers.ssrn.com/
4. Amidu, Mohammed and Hinson, Robert Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana, Banks and Bank Systems, Vol. 1, No.1, P.93- 100./2006
5. Arda ،Mr.Atilla, Gororo، Martin , Grochalska ،Joanna ،Mowele ، Mohlala ((External Audit Arrangements at Central Banks/2018/ https://www.imf.org/
6. Bonfim, Diana and Portugal, Banco de Credit risk drivers: evaluating the contribution of firm level information and of macroeconomic dynamics, Working Paper JEL Classification /2009/ Journal of Banking & Finance 33 (2009) 281–299
7. Dogarawa, Lawal Bello Lending Policies and Credit Administration in Precolonial Nigeria: A Case Study of Kundila of Kano, International Journal of Economics and Finance Vol. 4, No. 2; February 2012
8. John kellas (principles of auditing an introduction to intentional standards on auditing) /2005 / www.gibsoncollege.edu.et
9. John Wiley & Sons,(Assessing & Responding to Audit Risk In a Financial Statement Audit)/2006/ https://egrove.olemiss.edu/
10. Jovanova ،Blagica ،Josheski ،Dushko (external audit and relation between internal audors supervisory body

and external auditors of the banking sector in the pepublic of macedonkia)/2012/ https://mpra.ub.uni-muenchen.de/

11. Omri ‘ Mohamed Al ‘ Errhili‘Rabiaa ‘Ghorbel‘Faten Hakim (Usefulness of audit report in loan decisions granted by Tunisian banks: an experimental study) Int. J. Critical Accounting, Vol. 3, No. 4, /2011
12. Ranninger ،Barbara (Changes to the Auditor’s Report and the effects for the bank lenders in the Austrian financial marke /2013/ https://esource.dbs.ie/
13. Sidthidet, Taweewan Competition and Mergers under Liquidity and Credit Risks in the Banking Industry, (Unpublished doctoral dissertation), Department of Economics, Faculty of Economics, McGill University, Montreal, Quebec./2011/ https://escholarship.mcgill.ca